أتريد أن تعلمني كيف أنظر إلى الشمس ؟ وهذا مهد الشرق يضم السماء والأرض .
أيحدوك رأسمالك الهند والسند والصين ؟
بماذا تختال على أنا الشرق ، يا ابن الغرب !
لك تجارتك في الحياة ولي تجارتي ...
لك تاريخك ولي تاريخي .
لك متعتك من الكتاب ولي متعتي ...
أنت الغرب وأنا الشرق فليس لأحدنا أن يتسخ على الآخر
ولا مجال بيننا للتيه والغطرسة .
إن الله لا يحب كل مختال فخور ، ولا يحب غير الراحمين المتسامحين ..

راجي الراعي

الرافعي اللغــــوى

للأستاذ محمود أبو رية

من المصادفات الطيبة أن تنشر هذه الكلمة في وقت الذكرى الثالثة عشرة لوفاة شيخنا الرافعي رحمه الله ، ولا يسعنا بهذه المناسبة الكريمة إلا أن نبعث إلى روحه الطاهرة في فردوسها عند باريها بأطيب التحية سائلين الله سبحانه أن يسبغ عليها من رحمته ورضوانه إنه سميع مجيب

نشرت مجلة الرسالة الغراء كلمة للأستاذ محمود محمد بكر هلال بعنوان (تطور اللغة العربية) نقل فيها كلاماً لشيخنا الرافعي رحمه الله يشير فيه إلى مذهبه في الاجتهاد اللغوي ، وقد رأينا أن نعزز هذا الكلام بأقوال أخرى لهذا العبقري الكبير تزيد مذهبه وضوحاً .

كان الرافعي رحمه الله إماماً في اللغة كما كان إماماً في الأدب ، وقد وصل بهذه الإمامة إلى درجة الاجتهاد في اللغة لا يقلد أحداً ولا يتابع إنساناً .

ترك لي في أحد كتبه أنه نسب إلى (الأخلاق) فكتبت إليه أن النسبة – كما تقضي قواعد النحو – إنما تكون للمفرد لا إلى الجمع ، فأرسل خطاباً مؤرخاً أول يونيه سنة ١٩٣٧ جاء فيه « ملاحظتك على النسبة إلى الأخلاق ليست في محلها ، فإن النسبة حقيقة للمفرد ولكن في مثل هذه الكلمة يكون الأفصح أن ينسب إلى الجمع ؛ لأن هذا الجمع أصبح كالحقيقة العرفية الدالة على مفرد ؛ فالأخلاق علم معروف متميز بنفسه وبهذا صار كالمفردة المفردة وكانت النسبة إليه أدل على المعنى المقصود ، وتأتي الكلمة أبلغ ، وتنزل من الأسلوب منزلة ترضي . والمدار عند العرب على الاستحسان والاستثقال ، فلو خالفوا القياس لهذه العلة لتكون الكلمة أخف وأسمح لكان ذلك وجهاً صحيحاً ، فكيف ومعها الحقيقة العرفية التي ذكرناها لك » [1]

وتحدثت في كتاب أوراق الورد كلمة (أوحى لها) فكتبت إليه أن الأفصح كما جاء في القرآن الكريم أن تستعمل (أوحى) بحرف (إلى) فجاء منه خطاب مؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ [2] قال فيه « أما – أوحى لها – فهي بنصها كما جاء في أوراق الورد في مثال له ، وقد كان سبب وضعها هو تذكره [3] وهي في موضعها أفصح من (إليها) كما يظهر لك من حلق الجملة من أولها مرة (بلها) ومرة (بإليها) وأنا عادة أراعي موقع الحرف في الأسلوب فإن كانت (اللام) أقوى استعملتها ، وقد أراعي اعتبارات أخــــرى »

ولما ترجم لشوقي بك رحمه الله في المقتطف انتقد هذا البيت من شعر شوقي :

إن رأتني تميل عني كأن لم تك بيني وبينها أشياء

وكان نقده أن شوقي رفع جواب الشرط وأن صواب (تميل) (تمل) فرد عليه الأستاذ العقاد وقال : إن كتب النحو قد أجازت ذلك . ولما اطلع الرافعي رحمه الله على هذا الرد بعث إلي بخطاب مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ قال فيه [4] :

« العقاد مخطئ في اعتقاده كلمة كنت خطأت فيها شوقي ،

(١) ص ١٢٦ من كتاب (رسائل الرافعي) الذي يطبع الآن
(٢) سيظهر هذان الخطابان المشار إليهما قريباً في كتاب (رسائل الرافعي) الذي يضم أكثر من مائتي رسالة لشيخنا الرافعي رحمه الله
(٣) مذكرة لطيفة . .

وهي : جواب الشرط حين يكون فعل الشرط ماضياً ، والنحاة جميعاً أجازوا هذا فاشتهر هنا السماع ، ولكن النحاة في رأيي مخطئون ، وقد كتبت رداً طويلاً ... »

وقد جاء في هذا الرد الذي ظهر في المقتطف (١) ما يلي :

« يشير الكتاب إلى القاعدة المذكورة في كل كتب النحو من أن الجواب يرفع أو يجزم إذا كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى ، والجزم هو المختار عند قوم والرفع جائز ، وعند قوم آخرين يجب الرفع . ولم يقل أحد من النحويين إنهما على السواء »

ولكن مع ورود هذه القاعدة في كل كتب النحو لا تزال بيت عروق عندنا خطأ لأننا نسعى من « الذين يعرفون النحو » معرفة تحقق في التكلف والتقيد بالرأي خطأ وصواباً ، ولا هذا مذهبنا في الأدب ولا في اللغة ، ولا نقلد أحداً ولا نتابع أحداً بل لأن ما في الكتب من هذا الرأي خطأ فيجب ... من ناحية أهله ، ثم جهله الأول من ناحيتنا ، وسنعرض هنا كل أقوال النحاة في رفع جواب الشرط على نحو من الاختصار أو نشرحها بالنقد

(١) لا يمكن أن يحمل رفع الشرط في تلك الصورة قاعدة يقاس بها إلا إذا سمع في الكلام المنثور دون المنظوم ، إذ الشعر يحمل على الضرورة في أشياء كثيرة معروفة ، أما النثر فهو على السعة ولا يجوز فيه إلا الجائز . فما هي الأمثلة التي شافها النحاة من العرب لتلك القاعدة ، ومن أي القبائل سمعت ؟ وهل هو السماع الذي يعضده القياس أم السماع الضعيف !

(٢) لم نجدوا في كتبهم على أن قالوا إن ذلك مسموع ولم يزد سيبويه في كتابه على هذه العبارة « وتقول (تأمل) إن أتيتني آتيك أي آتيك إن أتيتني قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم

فأنت ترى أن سيبويه يضع مثالاً ويأتي بالشاهد عليه من الشعر والشعر محل الضرائر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام ولا اضطراراً في بيت عروق ، إذ يستطيع أن يقول : إن رأتني تستحي ، فلا شاهد في كلام سيبويه على رفع الجواب

(٣) إن أداة الشرط تجزم فعلين ، فإذا كان الجواب مرفوعاً قيل في إعرابه أنه فعل مضارع مرفوع في محل جزم ، فإذا لم تكن ثم ضرورة من الوزن فما الذي يمنع الجزم أن يظهر على الجواب في كلام هو من لغة النهار والليل ، وما علة تقدير الجزم ولماذا يقدر في مثل : إن زرتني أكرمك ونحن نستطيع أن نقول أكرمك !

(٤) من أجل هذه العلة يقول سيبويه ومن تبعه أن « أكرمك » في مثل هذه الصورة ليست هي الجواب بل الكلام على نية التقديم أي الأصل « أكرمك إن زرتني » فالجواب محذوف . وفي هذا الرأي (وهو أقوى الآراء وأسدها) لا يقال إن جواب الشرط مرفوع . ثم إذا نظرنا في البلاغة بين قولك أكرمك إن زرتني وقولك إن زرتني أكرمك فماذا يطلب سيبويه إحدى العبارتين إلى الأخرى على حين أنهما لم يرد إلا وجهاً بعينه ، وما هي ضرورة التقديم ما دام الكلام على السعة ؟

ومن أجل هذه العلة أيضاً يقول الكوفيون والمبرد من البصريين أن (أكرمك) ليست هي الجواب والكلام على تقدير الفاء ؛ فالأصل إن زرتني فأكرمك وبهذه يكون الجواب جملة اسمية . ولكن ما هي ضرورة حذف الفاء وتقديرها في وقت معاً والكلام ليس موزوناً يختل معه الوزن إن ذكرت الفاء ، والفاء لو أردنا ذكرها لأن الجملة من الكلام المبتذل الذي لا يرد منه شاهد في البلاغة ؟ ولم قاسوا ذلك على مثل قوله تعالى : ومن كفر فأمتعه قليلاً . ومن عاد فينتقم الله منه . ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً . ولكنهم عموا عن سر هذه الفاء فقدروها على تلك أمثال المبتذل

(٦) ويقول بعض من ذهبوا إلى أن سبب رفع الجواب تقدير الفاء إن هذه الفاء تقوم في إفادة الربط مقام الجواب . فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء ... وهذا كما ترى من الخلط

(٧) قال قوم من النحاة أن الكلام ليس على نية التقديم ،

---

(١) ص ٢٢٩ — ٢٣١ ج ٢٨